(أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية)
– دراسة نحوية –

د. فتحي البشير الرجيبي
كلية التربية أبو عيسى– جامعة الزاوية

المقدّمة:

الحمد لله ربي العالمين،والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

فقد قسّم النحاة الكلمة باعتبار دلالتها إلى ثلاثة أقسام هي :الاسم،والفعل،والحرف وهم في تقسيمهم هذا لاحظوا أنّ هناك كلمات لا تدخل تحت هذا التقسيم حيث اختلف هؤلاء النحاة حولها،فذهب البصريون الي أنّها أسماء لاتصالها بعلامات الأسماء،وذهب الكوفيون إلى أنّها أفعال لدلالتها على الأفعال، وذهب ابن صابر الأندلسي الى أنّها ليست اسماً ،ولا فعلاً، ولا حرفاً،بل هي قسم رابع من أقسام الكلام تحت اسم (أسماء الأفعال)، ويُعدّ باب (أسماء الأفعال) من الأبواب النحوية التي قلّ أن يُفرد لها كتابٌ خاصٌ يعالج قضاياها، لكننا نجده مبثوثاً في ثنايا كتب النحو، ولعل من الأهمية أن أشير إلي أنّ مصطلح (أسماء الأفعال)لم يذكر إلاّ في وقت متأخر من تدوين النحو،أما سيبويه (ت:180هـ)، والمبرد (ت:185هـ)، وابن السرّاج (ت:316هـ)، وغيرهم ،فقد ذكروا أسماء الأفعال في ثنايا كتبهم من دون أنّ يتم تخصيص باب منفرد لها يتم الحديث فيه بشكل مفصّل، فكان يتوزع علي أجزاء الكتاب، وإذا اطلعنا علي كتب المفصّل، وشرح المفصل، وشرح الكافية وغيرهم من الكتب نجد ظهوراً لهذا المصطلح، فكل ما يتعلق بأسماء الأفعال يندرج تحت اسم باب أسماء الأفعال علي انّ اسم الفعل عند النحاة الأوائل لم يخرج عن الكلمات المستعملة في الأمر والنهي،وكان ابن جنّي (ت:392هـ)، أول من أثبت أنّ هناك أسماء سُمّي بها الفعل في الخبر، ومن المعلوم أنّ أسماء الأفعال اشتهرت بأسميتها وذلك لاشتهار المذهب البصري من ناحية، ولوجود دلائل الاسمية فيها من ناحية أخرى، وهذه العلامات من أبرزها الجر، والتنوين، وأل التعرف، ووقوعها موقع الأسماء، والتثنية، والجمع والتأنيث، والتصغير، وبناءً

علي هذا الحقوا أسماء الأفعال بقسم الأسماء، وتسعي دراستي في هذا البحث الى الوقوف على مدى حقيقة اسمية أسماء الأفعال من خلال اتصالها بعلامات الأسماء المذكورة سابقاً، وذلك من خلال أراء النحاة واللغويين.

والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، وقد قسمت هذا البحث إلى مطلبين وخاتمة، المطلب الأول التعريف بأسماء الأفعال وبيان أغراضها ودلالتها، والمطلب الثاني آراء علماء اللغة حول اسميتها أو فعليتها وحجّة كلّ منهم في ذلك، ثم الخاتمة وفيها نتائج البحث.

اولاً: التعريف بأسماء الأفعال وبيان أغراضها ودلالتها

1-تعريف أسماء الأفعال:

أختلف النحاة في حدَ أسماء الأفعال إذ في كتبهم تعريفات كثيرة لها ومن أهمها أسم الفعل هو: اسم ينوب عن فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه، ويعمل عمله من غير أن يقبل علاماته أو يتأثر بالعوامل[1].

وعرّفه عباس حسن: هو اسم يدل على فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه، وعمله، من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل[2].

2-الغرض من أسماء الأفعال عند النحاة وعلماء اللغة:

أشار النحاة القدماء إلى أنّ لأسماء الأفعال فائدة تؤديها تزيد عما تؤديه الأفعال التي هي بمعناها، وهذه الفائدة تتمثل في أمرين:

أ-**الإيجاز والاختصار**: وقد جعل ابن يعيش (ت:643هـ) فائدة الإيجاز المتمثلة في عدم إظهار المضمر مع اسم الفعل بقوله: "ووجه الاختصار فيها مجيؤها فيها للواحد والتثنية والجمع بلفظ واحد"[3] بينما يوضح الرّضيّ (ت:688هـ) وجهاً آخر للإيجاز في مثل قوله: "أمامك ودونك زيداً قائلاً كان في الأصل أمامك زيد، ودونك زيد فخذه فقد أمكنك، فأختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أنّ يتباعد زيد...فجرى في كله الاختصار لغرض التأكيد"[4].

ب-المبالغة: أمّا المبالغة في تأكيد المعنى فيجلوها قول الصبّان(ت:1206هـ): "فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فإن القائل (أُفٍّ) كأنه قال: أتضجر كثيراً جداً قاله ابن السرّاج"[5]، وجعل تمام حسّان من المحدثين فائدة أسماء الأفعال الإفصاح المستعمل للكشف عن موقف انفعال مؤكداً خصوصية المعنى الإفصاح الانفعالي الذي تؤديه أسماء الأفعال[6].

ج-أحكام خاصة بأسماء الأفعال:

لقد ذكر النحاة لكل قسم من أقسام الكلمة: (الاسم، والفعل، والحرف) حدّا وعلاماتٍ، وبالنظر إلى موافقة اسم الفعل، أو مخالفته لكل من الاسم، والفعل،والحرف نرى بعض أسماء الأفعال قبلت التنوين وهو علامة اسمية بينما نفى النحاة قبول اسم الفعل أي علامة من علامات الأفعال مع قولهم بدلالته على الحدث المقترن بالزمان وإعماله عمل الفعل، وانقسامه بأقسامه، كما أثبت عدد من النحاة مشابهتها للحرف في جمودها وعدم تصرفها[7].

د-الخلاف حول تصنيفها بين الاسمية والفعلية:

اختلف النحاة حول اسمية اسم الفعل، أو فعليته، فانقسموا فيها إلى ثلاثة مذاهب:فقد ذهب البصريون إلى أنّ أسماء الأفعال أسماء حقيقة[8]، وذهب الكوفيون إلى أنّها أفعال حقيقة لدلالتها على الحدث والزمن[9]، في حين ذهب بعض المتأخرين من نحاة الأندلس إلى أنّها قسمٌ قائمٌ بنفسه من أقسام الكلمة...[10].

ولكن الرأي الراجح في هو رأي البصريين القائل باسمية أسماء الأفعال مستدلين على ذلك بأمور عدة منها[11]:

1. إنّ أسماء الأفعال لا تظهر فيها علامة المضمر التي تظهر في الأفعال.
2. دخول لام التعريف عليها نحو: النجاءك.
3. صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال ولا تتصرف تصرفها.
4. دخول التنوين على بعضها، والتنوين علامة من علامات الاسم.
5. الظاهر كون بعضها جار ومجرور، وبعضها ظرفاً، والمجرور والظرف أسماء.
6. أسماء الأفعال قد تكون منقولة عن المصدر والمصدر اسم.

7. قد تأتي أسماء الأفعال على حرفين أصالةً كـ (صه، ومه) والفعل لا يكون على حرفين أصالةً.
8. أسماء الأفعال لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة علي عكس الأفعال التي تتصل بها ضمائر الرفع البارزة.
9. أسماء الأفعال طلبية لا تلحقها نون التوكيد كغيرها من الأسماء، وهي بذلك تخالف الأفعال الطلبية التي تلحقها نون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة.

ثانياً: آراء علماء اللغة حول اسميتها أو فعليتها وحجّة كلّ منهم في ذلك.

أولاً: علامة الجر:

الجر مصطلح بصري يقابله مصطلح الخفض عند الكوفيين، فالجر إذاً هو جر الفك الأسفل إلى أسفل، وسُمّيت حروف الجر لأنها تجرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء الواقعة بعدها كما أن الاسم يأتي بعدها يكون مجروراً، وهو ما يقابل المرتفع وهو من خواص الاسم[12].

يقول ابن مالك:

بالجر والتنوين والنداء وأل *** ومسند للاسم تمييز حصل[13].

حيث ذكر المصنّف – رحمه الله – في هذا البيت علامات الاسم، ومنها الجر، وهو يشمل الجر بالحرف، والإضافة، والتبعية، وبهذا اعتمد القائلون باسمية (أسماء الأفعال) على وجود هذه العلامة في قسمين من أقسام أسماء الأفعال هما: القسم الأول: أسماء الأفعال المنقولة من الجار والمجرور، وذلك مثل:عليك، وهي اسم فعل امر يعني: ألزم ومنه قوله تعالى{يَأيُها الذِينَ ءامنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ}[14]، أي الزموا شأن أنفسكم وهذا الاسم المنقول عن حرف الجر (على) وكاف الخطاب، وكذلك (إليك) وهي اسم فعل امر يعني: تنحَّ ، وأصله ضمّ عقلك إليك، وتنحّ عني فاختصر الكلام، وأنشد ثعلب:

اذْهَبْ إلَيْكَ فإنّي مِنْ بَنِي أَسَدٍ *** أَهْلِ القِبَابِ وأَهْلِ الخَيْلِ وَالنّادِي[15]

والقسم الثاني: الأسماء المنقولة من الظرف ومجروره مثل: أمامك: اسم فعل أمر بمعنى تقدّم، أو إذا حذرته من بين يديه شيئاً، وهو منقول من ظرف المكان (أمام) متصلاً بالكاف مثل قولك: أمامك إن واتتك الفرصة، وكذلك (مكانك) اسم فعل أمر بمعنى أثبت كما جاء

في قوله تعالى: {مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ}[16]، و(ورائك) بمعنى: افطن لما خلفك، و(دونك) بمعنى: خُذ، يقول الرّضيّ : "وكون بعضها يعني –أسماء الأفعال– جار ومجرور وبعضها ظرفاً"[17]، وقد خصّ الكلام هنا على (الكاف) اللّاحقة لأسماء الأفعال المنقولة من الجار ومجروره، ومن الظرف ومجروره، لأنها محل الشاهد على اسمية أسماء الأفعال مثل: (عليك،إليك، أمامك، مكانك، ورائك، ودونك)، يقول أبو حيّان (ت:745هـ): "وكاف الخطاب لا موضع لها من الإعراب، ولا نعلم خلافاً في ذلك بخلاف كاف عليك، ودونك وأخواتها حيث ذهب الكسائي إلى أنّها في موضع نصب، ومذهب الفرّاء أنّها في موضع رفع، وذهب البصريون إلى أنّها في موضع جر"[18]، وقال باسمية (الكاف) ابن يعيش بقوله: "الكاف في الظرف والجار والمجرور المنقولة إلى أسماء الأفعال لا تزال علي اسميتها، وعلّل لذلك بأنها أسماء مخفوضه الوضع، وكانت قبل النقل مخفوضه، فهي على حالها، وقال إنّ التسميه وقعت بالمضاف والمضاف إليه نحو: تأبط شراً"[19]، ووافقه الرّضيّ على أنّ (الكاف) اللاحقة للظرف وحروف الجر في محل جر نظراً إلى الأصل[20]، ويكاد يجمع النحاة على اسميه (الكاف) اللّاحقة لأسماء الأفعال المنقولة من الجار والمجرور مثل: (عليك، إليك) والظرف نحو: (أمامك، مكانك، ورائك، ودونك) ماعدا ابن بابشاذ، فيعدُّها حرف خطاب[21].

ولعل النحاة نظروا إلى قول سيبويه في تعريف (اسم الفعل) المنقول من الظرف ومجروره والجار ومجروره بقوله: "وهذا باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء مضافة"[22]، والواضح من كلام سيبويه أنّ هناك عناصر مشتركة بين (كاف) رويدا وأخواتها، و(الكاف) اللّاحقة للظروف، والجار والمجرور وهي:

1. النقل من معنى إلى معنى، والمعنى الآخر المشترك هو دلالة هذه الألفاظ على الطلب.
2. تصريف هذه (الكاف) مع اسم الفعل المنقول بحسب المخاطب افراداً وتثنيتاً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً نحو: دونكَ، دونكِ، دونكما، دونكم، دونكن، وكذلك رويدكَ، رويدكِ، رويدكما، رويدكم، رويدكن.

وأضاف سيبويه إلى أنّ (اسم الفعل) المنقول من الظرف ومجروره، والجار ومجروره أنها بمنزلة الأسماء المفردة نحو: (رويد، وحيهل) ومجراهن واحد وموضعوهن من الكلام

الأمر والنهي، وإنما استوت هي ورويد وأشبه رويد كما استوى المفرد والمضاف نحو: (عبد الله وزيد) فمجراهما في العربية سواء.[23]

ويرى جمهور النحاة أنّ (الكاف) اللّاحقة لكل من (رويدا)، و (تيد)، و(قط)، و(قد) حرف خطاب، وقياساً على هذا الرأي أن تلحق (كاف) عليك و دونك وأخواتها بالكاف المجمع على حرفيتها، والذي يسّر هذا دلالتها جميعاً على الطلب على أنّ هذه (الكاف) لا تختلف عن (الكاف) الدالة على الحرفية إلّا في حالة واحدة هي ملازمة (الكاف) للظرف، وحرف الجر وعدم انفصامها عندما ينقلان إلى اسم الفعل، ولهذا وقعت التسمية بكامل الكلمة كما نقل السيوطي : (ت:911هـ) عن ابن مالك: (ت:672هـ)[24]، ولمّا كانت الكلمة بكاملها اسم فعل وجب أن تكون الحركة حركة بناء ليكون باب أسماء الأفعال على وتيرة واحدة كما قال النحاة، كما أنّ الحركة تكون قرينة معينة على التفرقة بين الجار ومجروره الباقي على أصله فهي حركة إعراب، والجار والمجرور المنقول إلى اسم الفعل فهي حركة بناء هذا ما قاله النحاة في اسم الفعل المنقول عن المصدر، ومن خلال ما سبق نلحظ اضطراب النحاة في إعراب (الكاف) اللّاحقة للجار والمجرور والظرف بين الرفع، والنصب، والجر واختلافهم حولها بين الاسمية والحرفية مما يقوي الرأي القائل بحرفيتها للأسباب الآتية:

- ذهب جمهور النحاة إلى أنّ أسماء الأفعال لا تضاف، وبناء على هذه الخصوصية وتفريقهم بين (بله زيداً، وبله زيدٍ) و(رويد زيداً، و رويد زيدٍ) فبله ورويد اسما فعل عندما يكون الاسم بعدهما منصوباً، ومصدران عندما يكون الاسم بعدهما مجروراً، يقول الصبّان:" اعلم أنّ كلامهم في تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول يدل على أنّ اسم الفعل مجموع الجار والمجرور، وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالف هذا و يقتضي أنّ اسم الفعل هو الجار فقط"[25].
- اختلاف النحاة في موقع هذه (الكاف) الإعرابي إلى ثلاثة أقوال كما ذكر أبو حيّان فموقعها عند الكسائي: (ت:189هـ) النصب، وعند الفرّاء: (ت:208هـ) الرفع، وعند البصريين الجر، والأولى أن تُلحق بكاف رويد يقول سيبويه وهو يتحدث عن كاف

رويد: " أنها بمنزلة قول العرب: (هاء، هاءك) وبمنزلة قولك:(حيهل، وحيهلل) وكقولهم النجاءك فهذه (الكاف) لم تجئ للمأمورين والمنهيين المضمرين، ولو كانت علماً لكانت خطأ لأن المضمرين هاهنا فاعلون وعلامة المضمرين الفاعلين الواو كقولك: فعلوا، وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً، و تخصيصاً ولو كانت اسماً لكان النجاءك محالاً لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللّام"[26]، وخروجاً من الخلاف الواقع بين النحاة في موقع الكاف الإعرابي يقول عبّاس حسن: "والأحسن في الأمثلة السالفة إعراب الجار والمجرور معاً اسم فعل مبني لا محل له من الإعراب لأنه لا يترتب على الأخذ به إساءة للمعنى أو لصحة التركيب"[27].

ثانياً: علامة التنوين:

وذكر ابن يعيش أنّ الثاني من أقسام التنوين يكون دالاً على النكرة، ولا يكون في معرفةٍ البتة، ولا يكون إلّا تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب وذلك نحو: صهٍ، ومهٍ، وأيهٍ، فالتنوين علم التنكير وتركه علم التعريف[28].

يقول ابن مالك:[29]

واحكم بتنكير الذي ينون *** ومنها وتعريف سواه بيِّن.

وعلى الرغم من أن النحاة مختلفون في تنوين بعض هذه الألفاظ كما جاء في قول ذي الرِّمة:

وَقَفنَا وَقُلنَا إيهِ عَن أُم سَالِمٍ *** وَمَا بَال تَكلِيم الدِّيَارُ البَلَاقِعُ[30]

حيث ورد عن الأصمعي أنّ العرب لا تقول: إلّا إيهٍ بالتنوين، وقال ابن يعيش: والصواب ما قاله الشاعر.[31]

أمّا (هيهات) فقد ذُكر تنوينها، وعدمه حيث نقل الزجاج عن العرب من لا ينون (هيهات) في التعريف وينونها في التنكير[32]، ومما يقوي هذا الرأي اختلاف القراءات حيث قرأ أبو جعفر والثقفي (هيهاتُ، هيهاتٌ) بالرفع مع التنوين، وقرأ أبو حيوة (هيهاتِ، هيهاتٍ) بالخفض مع التنوين[33]، وزاد سيبويه المسألة وضوحاً أثناء حديثه عن (شتّان) بقوله: "وسألت الخليل عن شتّان فقال: فتحتها كفتحة (هيهات)، وقصتها في غير المتمكن كقصتها

ونحوها، ونونها كنون (سبحان) زائدة فإن جعلته اسم رجل كـ(سبحان)[34]، وفسّر المازنِ يقول سيبويه بقوله: "وقال أبو عثمان اصرف شتّان وسبحان في النكرة اسمين كانا أو في موضعهما"[35].

ومن خلال الآراء المتقدمة يلحظ اختلاف النحاة في تحديد المنون وغير المنون من أسماء الأفعال، ويلزم من هذا الاختلاف انتفاء الحكم على أنّ لفظة معرفة وأخرى نكرة.

أمّا صيغة (فَعالِ) المحكوم عليها بالتعريف لعدم دخول التنوين عليها فأمر غير مسلم به لأن التنوين لا يلحقها لعلة صوتية، والأهم من هذا هو الدور الوظيفي الذي يؤديه التنوين فيها، وهو محل خلاف بين النحاة واللغويين أيضاً قال الخليل:" إنّ الذين قالوا: (صهٍ) ذاك أرادوا النكرة، كأنهم قالوا: سكوتاً، وكذلك (هيهاتٍ)هو بمنزلة ما ذكرنا عنده، وهو صوت"[36]، وبناءً على هذا القول ذهب جمهور النحاة إلى أنّ المنون من أسماء الأفعال نكرة وغير المنون معرفة يقول ابن جنّي: "فأمّا الدليل على أنّ هذه الألفاظ – يعني أسماء الأفعال – أسماء فأشياء وجدت فيها لا توجد إلّا في الأسماء منها التنوين الذي هو علم التنكير"[37]، وبهذا يكون الدور الوظيفي للتنوين في أسماء الأفعال إلحاقها بالأسماء ثمّ تقسيمها إلى معرفةٍ و نكرة، ولكن تنبه بعض النحويين إلى أنّ هذه الفائدة لا تتأتّى منها أسماء الأفعال يقول ابن يعيش عن تنوينها: " وليس كتنوين زيدٍ و عمرو الذي يكون بعد حركات الإعراب في المعرفة والنكرة"[38]، ومما يوحي أنّ هذا التنوين نوع خاص، وليس الذي في الأسماء، جاء في شرح الرّضيّ على الكافية أنّ التنوين اللّاحق لبعض الأسماء هو للتنكير عند الجمهور، وليس لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه إذ الفعل لا يكون معرّفاً ولا منكّراً في علامات الأسماء بل التنكير راجع إلى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لأنّ المنون منها إمّا مصدر، أو صوت قائم مقام المصدر[39]، فالرّضيّ لا يربط فائدة التنوين بنفس أسماء الأفعال، ولا بأفعالها المفسِّرة لها إذ الأفعال لا معنى للتعريف و التنكير فيها يقول:" فمعنى صه اسكت سكوتاً وأيَّ سكوت سكوتاً أي: سكوتاً بليغاً أي: اسكت عن كل الكلام"[40]، وهذا الوجه الذي ذهب إليه الرّضيّ في معنى التنكير في أسماء الأفعال له وجهته ومكانته، والدليل الآخر على أنّ هذا التنوين للفرق بين المعرّف من أسماء الأفعال

والمنكّر، ما أورده الأزهري بقوله: "وذهب بعضهم إلى أنّ أسماء الأفعال كلها معارف ما نوّن منها وما لم ينوّن"[41]، والذي حمل النحاة على هذه الفائدة هو القياس النحوي الذي فرضوه على أنفسهم في بعض المواطن، ويظهر لك هذا من معنى التعريف والتنكير في (سبحان وشتّان) أنهما بمعنى واحد، ولا يصح أن يكون لهما مثال من جنسيهما وليس كذلك الملقب بـ(زيد) لأنه يصح أن يكون له مثال من جنسه، فيقدر (زيد) من (الزيدين) فهذا يصح في المعنى، وتقدير (سبحان، شتّان) لا يصح في المعنى وهذا التعليل يتفق وطبيعة أسماء الأفعال، ونقل البغدادي عن أبي علي (ت:377هـ) بقوله: "إنّ هذا وأن لم يصح في معنى فإن تقديرهم له تقدير ما يصح له في هذا المعنى جائز يدل على ذلك أنّ من قال: "هذا ابن عرس مقبلاً" نزل الجنس منزلة شيء واحد و إن كان في الحقيقة أشياء ثمّ قال: (هذا ابن عرس مقبل) بمنزلة زيد من الزيدين و(شتّان) فيمن جعله لقباً للمعنى جعل النحويين (أفعل) معرفة لقباً للمعنى وهو هذا الوزن فلم يخرج النحويون بتلقيبهم المعاني عن كلام العرب"[42]، ويبدو من هذا القياس والتعليل أنّ النحاة هم الذين فرضوا معنى التعريف والتنكير في أسماء الأفعال، أمّا واقعها اللغوي فلا يُقرُّ هذا القياس ولذلك وجّه معنى التنوين فيها لأغراض أخرى حيث ذهب ابن السكّيت (ت:244هـ)، إذا قلت للرجل إذا اسكته صه فإن وصلته قلت صهٍ صَهْ، كذلك مهٍ مَه، بخٍ بَخ[43]، وبهذا يوجه ابن السكّيت فائدة التنوين في أسماء الأفعال إلى أحكام الوقف والوصل، وقد أخذ بهذا الرأي الرّضيّ والبغدادي (ت:1073هـ)(44)، وفي توجيه قول ذي الرّمة السابق قالوا: إنما صح قوله (إيهِ) غير منون مع كونه وصل بما بعده لأنه نوى الوقف وهذا جائز في اللغة، ويذلك على هذا القول قوله تعالى: {لَكِنّ هُوَ الله رَبّي}[45]، بإثبات الألف والقياس حذفها، والواضح من رأي ابن السكّيت ومن أخذ برأيه أنهم عدّوا التنوين في أسماء الأفعال غير التنوين الذي في الأسماء، لأنه يؤدي معنى التنكير والتعريف في أسماء الأفعال، بل يؤدي معنى يتفق وطبيعة هذه الأسماء، معظمها على حرفين أكثر ما يجئ مكرراً نحو: صَهٍ صَه، ومَهٍ مَه، لكن هذه الفائدة لا تتأتى في جميع أسماء الأفعال ومع ذلك فهو حكم عام في اللغة، فالوقف يُذهب التنوين، وذكر الطبري (ت:310هـ) فائدة أخرى للتنوين الداخل على أسماء الأفعال بقوله:" إنما يدخلون التنوين فيما

جاء من الأصوات ناقصاً كالذي يأتي على حرفين مثل: صَهِ، مهِ، بخٍ، فيتم بالتنوين لنقصانه عن أبنية الأسماء"[46]، وتبعه من المحدثين في ها الرأي إبراهيم السّامرّائي حيث يقول: "ولعل التنوين الذي أشاروا إليه في صهٍ، و مهٍ، و إيهٍ، ينقل الثنائي إلى الثلاثي الذي جرت عليه العربية كما جرت عليه سائر اللغات السامية[47]، وزاد مهدي مخزومي المسألة وضوحاً حيث ذهب إلى أنّ هذا التنوين لا يخرجها عن فعليتها لأنه ليس تنوين تنكير، لكنه تنوين يلحق بعضها مما كان على حرفين لتكثير أصواتها وإلحاقها بالثلاثي الذي صار الوحدة الكمية في العربية، ولذلك لم ينون مثل:(هيهات وشتّان) مما زاد بناؤه على حرفين[48]، ومما يدفع هذا القول مجئ بعض ألفاظ أسماء الأفعال غير الثنائية منونة مثل:(هيهات) التي أستشهد بها مهدي المخزومي، ومما يقوي هذا الرأي وجود بعض القراءات التي تؤيد هذا، ويبو أنّ أقرب الآراء في تنوين أسماء الأفعال و الخروج من هذا الخلاف ما ذكره سليم النعيمي من المحدثين أنّ (صهٍ) بالتنوين أبلغ في الزجر وطلب السكوت من التي لم تنون لزيادة لفظها، وكذلك الذي يقول (أفٌّ) بالتنوين فإنه يعبر عن ضجر أبلغ في نفسه درجة يحتاج إلى الترفيع عنها صوتاً أطول من صوت (أفَّ) غير المنونة[49]، وعليه فهو يرى أنّ فائدة التنوين في هذه الألفاظ يتعلق بإسلوب أسماء الأفعال، وتدل على قوة الانفعال ومن خلال الآراء السابقة يتضح أنّ أصحاب هذه الأقوال نظروا إلى تنوين أسماء الأفعال كل حسب فهمه منهم من ألحقها بقسم الأسماء لأنها علامة من علاماته، ومنهم من ألحقها بأحكام الوقف والوصل ومنهم من جعلها تتعلق بأصل اللغة ومنهم من يرى أنّ التنوين أمر لفظي يتعلق باللهجات.

ثالثاً: علامة (أل) التعريف:

(أل) التعريف هي إحدى علامات الاسم عند النحاة وقد دخلت على لفظة واحدة من أسماء الأفعال وهي (النجاءك) وهي اسم فعل أمر يعني انجُ النجاة، أمّا الكاف المتصلة بها فهي للمخاطب لا محل لها من الإعراب[50]، وقد اختلف النحاة فيها بين الأسمية والمصدرية حيث يرى جمهور النحاة أنها باقية على المصدرية إذ لم يقم دليل على انتقالها إلى أسماء الأفعال، وذهب سيبويه إلى أنّ لفظة (النجاءك) مفردة غير مضافةٍ بقوله: "أسماء الأفعال

أجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو: (النجاء) لئلا يخالف لفظ ما بعد الأمر والنهي"[51]، بينما ذهب ابن جنّي إلى اسميتها بقوله: "ومنها وجود لام التعريف فيها نحو: النجاءك فهذا اسم انجُ"[52]، أي من دلائل الأسمية الشكلية في أسماء الأفعال (أل) التعريف، وفسّر السيرافي (ت:368هـ)، هذا القول بأنّ أسماء الأفعال جعلت مفردة غير مضافة كما أنّ (النجاء) مفردة غير مضافة حتى لا ينخفض ما بعدها، وينصب ما بعد الأمر والنهي[53]، والواضح من كلام سيبويه أنّه يقيس أسماء الأفعال على لفظ (النجاء) من حيث أنّها لا تقبل الإضافة كما أنّ (النجاء) لا يقبل الإضافة لدخول (أل) عليها وهذا القول لا يؤخذ منه دليل على اسمية أسماء الأفعال لأنها عند جمهور النحاة لم تصرْ اسم فعل فالرّضيّ يقول:" إنّ هذه اللفظة (النجاءك) باقية على المصدرية إذ لم يقم دليل على انتقالها إلى أسماء الأفعال"[54]، أمّا الكاف المتصلة بها فهي للمخاطبة لا محل لها من الإعراب، ولا يصح اعتبارها اسماً لأن الألف واللام والإضافة لا يجتمعان، قال المبرّد (ت:285هـ): "واعلم أنّ الكاف في قولك: (النجاءك) إنّما هي للمخاطبة بمنزلة كاف (رويدك) والدليل على ذلك لحاقها مع الألف واللام ولو كانت اسماً كان هذا محالاً لأنّك لا تضيف ما فيه الألف واللام فهذا بيّن جدّاً"[55]، ولو سلّمنا بأنّ (النجاء) اسم وقلنا هي اسم (انجُ) كما ذكر ابن جنّي ورضينا دخول (أل) عليها لكان عندنا مخرج لأن (أل) قد دخلت على الفعل ولم تخرجه عن فعليته كما في قول الفرزدق:

مَا أنتَ بالحَكَم الترضى حُكُومَتُه *** وَلا الأصلُ ولا ذِي الرأيُ والجَدَلُ[56]

ومع أنّ الشاهد في البيت أنّ صلة (أل) جملة فعلية فعلها مضارع (الترضى) يعنى أنّ (أل) لم تخرج الفعل عن فعليته، ويمكن القول إنّ هذا من القليل النادر الذي لا يقاس عليه، وذها شأن النحاة مع الشواهد النادرة فكيف مع لفظة النجاء؟ وهو محل خلاف في كونها اسم أو مصدر، وإنما تؤخذ الأدلة من الأمور المتفق عليها.

رابعاً:علامة وقوع أسماء الأفعال موقع الأسماء:

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ أسماء الأفعال أسماء حقيقة بدليل وقوعها موقع الأسماء، إذ تقع فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولاً به وهذا الدليل كما يرى الزّجاجي(ت:377هـ)، هو

حد الاسم الداخل في مقاييس النحو وأوضاعه[57]، وتبعه في الرأي المبرّد وابن يعيش وغيرهما من أئمة النحو[58]، وقد احتجوا على صحة رأيهم ما رويَ عن بعض الشعراء مثل قول زهير:

وَلَنِعمَ حَشُو الدِّرعِ أنتَ إذَا *** دُعِيتَ نِزَالِ وَلُجَّ فِي الذّعرِ[59]

فقد وقع لفظ (نَزَالِ) نائب فاعل في البيت وقد أسند إليه الفعل، والفعل لا يسند إلّا إلى اسم محض، وقد تنبه إلى ذلك بعض النحاة فذكروا تعليقا على بيت زهير أنَ (النّزال) هو اسم لقوله (انزل)، وإنّما أخبر عنها عن طريق الحكاية وإلّا فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغي أنّ يخبر عنه فهو لا يختلف عن قول ضرب فعل ماضٍ حين نعرب (ضرب زيدٌ عمرً) فنخبر عن ضرب عن طريق الحكاية وهو فعل وليس اسماً[60]، وكذلك قول الشاعر:

فَدَعُوا نَزَالِ فَكُنتُ أوَلَ نَازِلٍ *** وَعَلَام أركَبُهُ إذَا لَم انزِلِ[61]

ومحل الشاهد في هذا البيت (فدعوا نزال) حيث أوقع لفظ (نزال) في موقع المفعول به على طريق الحكاية، ومن الواضح أنّ هذه الحجّة على اسمية أسماء الأفعال قد وقعت في قسم من أقسام أسماء الأفعال وهي صيغة (فَعَالِ) ثمّ اقتصرت على لفظة واحدة وهي (نزال) وهذه الظاهرة حملت النحاة على دعوى إسمية أسماء الأفعال، وقد فاتهم أنهم قالوا: إنّ أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، فلا تقع فاعلة، ولا نائب فاعل ، ولا مفعولة، و لقد تنبه بعض النحاة إلى ذلك حيث ذكر ابن الأنباري (ت:577هـ) معلقاً على بيت ربيع بن مقروم الضبّي الذي ذكر سابقاً أنّ محل الاستشهاد وقوع (نزال) موقع المفعول به لأنه أراد هذا اللفظ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب لأنّ الفعل وما هو بمعناه لا يقع في شيء منها[62]، فتخريج هذه الشواهد على الحكاية هو الأقرب للخروج من هذا الخلاف، وليس هذا غريب على اللغة فقد خرجوا الفعل على المعنى عندما وقع موقع الاسم في قول الشاعر:

وَمَا رَاعَنِي إلّا يَسِيرُ بِشَرطَةٍ *** وَعَهدِي قَينَا يَغشُ بَكِيرَ[63]

ومحل الشاهد فيه حيث جعلوا (يسير) فاعلاً وهو فعل مضارع، وكذلك قول جميل:

جَزَعتُ حَذَارِ البَينَ يَومَ تَحمَّلُوا *** وَحَقَّ لِمِثلِي يَا بُثَينَةُ يَجزَعُ[64]

ومحل الشاهد إسناد حقّ إلى يجزعُ وهو فعل، وقد علّق ابن يعيش على ذلك بقوله:" مرده هنا معنى الفعلين و التقدير أن أيسر وأن يجزع، فالفعل فيهما مسند إلى المصدر المنوي لا إلى الفعل"[65]، وعلى أي حال فإن صيغة (فَعَالِ) ليس دليل على اسمية أسماء الأفعال بناءً على دعوى الإسناد المتقدمة و أنّ صيغة (فَعَالِ) مختلف في أسميتها ثمّ إنّ هناك خلافاً في إلحاق هذه الصيغة بأسماء الأفعال، أو بغيرها من أقسام الكلمة حيث يرى بعض النحاة أنه قسمٌ مستقلٌ بنفسه وأنّ دعوى الأسمية في أسماء الأفعال لا تتأتى من صيغة (فَعَالِ)، فكيف تأتي من لفظة واحدة من هذه الصيغة؟ وقد ذكر بعضهم تخريج هذه اللفظة على الحكاية وخلاصة القول إنّ صيغة (فَعَالِ) لا تخضع لمعنى التعريف والتنكير، وكما لا توصف بالتذكير أو التأنيث، وإنّما هي صيغة ثابتة جاءت منها ألفاظ معلومة، وحقها أن تُحفظ كما وردت عن العرب وحسب، ثمّ هي لا تتأثر بالعوامل الإعرابية وهي دالة على الطلب، وليست بأفعال وأشبه ما يكون أصلها المصادر.

خامساً: علامة التثنية:

من العلامات التي احتجّ بها بعض النحاة على أسمية أسماء الأفعال التثنية، وهي من خواص الأسماء والمتمثلة في لفظة (دُهدُرَّين) وهي اسم لـ(بطل) وفي الأمثال:(دُهدُرَّين سَعدُ القَينِ) وذكر صاحب اللسان لغات عدة لهذه اللفظة ومنها (الدُّهدُرَّ)، و (دهدران) وكلها تعني عند العرب الباطل، وهي تطلق على الرجل الكذوب[66]، وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد ما هو دون الثلاثة وإنّما الغرض منهما التوكيد بها، والتكرير لذلك المعنى كقولك: بطل بطل[67]، واستدلّ على هذا المعنى في التثنية بقول الخليل في (دواليك و لبيك) ومعناهما في باب ما يجئ من المصادر مثنى أنّ كل ما كنت في أمر فدعونني إليه أجبتك و ساعدتك عليه[68]، كما جاء في قول الشاعر:

إذَا شُقّ بُردٌ شُقّ بالبُردِ مِثلهُ *** دَوَالَيكَ حتى ليس للبُردِ لابسُ[69]

والشاهد فيه (دواليك) نصبت على المصدر، وثنيا لأن المداولة من اثنين أي مداولة بعد مداولة والكاف للخطاب، وكذلك قولهم (دُهدُرَّين) أي بطل بطلاً بعد بطل[70]، والواضح من الكلام السابق لا يعتبر دليلاً قوياً على أسميتها للأسباب الآتية:

1. إنّ صيغة التثنية التي تدل على الأسمية هي ما يقصد بها شفع الواحد وهذه ليست كذلك لأن المعنى المقصود منها التوكيد والتكرار.
2. لفظة (دُهدُرَّين) لم ترد اسم فعل إلّا عند بعض النحاة كما جاء في ارتشاف الضرب[71]، وفصّل ابن برّي في هذه اللفظة حيث ذكر أنّ قوماً رواها مفصلاً (دُهدُرَّين سَعدُ القَين) وفسّر بأن (دُه) فعل أمر من (الدّها) قُدّمت لامه إلى موضع عينه فصار (دُوه)، ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار (دُهَ)، و(دُرّين)، من (دُرّيد) إذا تتابع،و المعنى بالغ في الكذب يا سعد[72]، وقال الأصمعي: "لا أدري ما أصله وعلى هذا لا يكون (دُهدُرَّين) في هذين القولين اسم فعل"[73]، ونقل صاحب اللسان عن أبي الفضل وجدت بخط ابن الهيثم (دُه، دَرَّين) سعد القين[74]، وقال الأزهري: "لم أجد له أصلاً لا في عربية ولا في عجمة"[75]، ومن خلال هذه الآراء السابقة حول هذه اللفظة يتضح أنه ليس اسم فعل فكيف يؤخذ منه دليل على أسمية أسماء الأفعال؟ وبهذا فهوا فعل أمر عند قوم،ومجهول الأصل عند آخرين ومعرب عند بعضهم، وأصله لزجر الإبل كما أنّ رسمه أخذ أشكالاً متعددة وهي: (ده درين، ده درّيه، ده در) وعلى هذا ندرك ما معنى الرسم في اللغة، وما يتوقف عليه في فهم المعنى، ثمّ هي بعد كل هذا مثل يضرب به في الكذب حيث ذكر أبو حيّان أنّ قيناً ادّعى أنّ اسمه سعد زمان ثمّ تبين أنّ دعواه كاذبة فقيل له ذلك، أي جمعت بين باطلين يا سعد[76]، فصار (دُهدُرَّين) سعد القين وهذا يعني أنه لا يفيد التوكيد ولا التكرار لأن حق المثل ألّا يتصرف فيه فيبقى على أصله، كما جاء لأنّ العبرة ليست بالرسم فقط، أو المعنى فقط بل بهم معاً، قال أبو عبيد: "وأما أبو زياد الكلابي فإنه قال لي: ده درّيه بالهاء"[77]، وهذا ليس في التثنية في شيء.

سادساً: علامتا الجمع والتأنيث:

ذكر النحاة علامات عدة للاسم منها الجمع، والتأنيث ولذا ذهب ابن جنّي وبعض النحاة الآخرين إلى أنّ وجود الجمع والتأنيث في بعض أسماء الأفعال دليل على أسميتها يقول ابن جنّي: "ومنها –أي علامات الأسماء– وجود الجمع في لفظة (هيهات) والجمع مما

يختص بالاسم ومنها وجود التأنيث (هيهاة) و(هيهات) و(أولاة الآن) و(أفّى)، والتأنيث بالهاء، والألف من خواص الأسمية"[78]، وهذا الذي ذكره ابن جنّي يتعلق باللهجات الواردة في هذه الألفاظ عن العرب حيث ذكر سيبويه أنه من كسر التاء في (هيهاتِ) فهي بمنزلة عرقاتِ تقولوا: استأصل الله عرقاتِهم بالكسر، واستأصل الله عرقاتَهم بالفتح فهي بمنزلة علقَاة، وبعضهم يجعله بمنزلة عُرسٍ وعُرساتِ كأنك قلت: عرقٌ، وعرقانٌ، وعرقاتٌ وكلاً سمعنا من العرب[79]، ويتضح من كلام سيبويه اختلاف اللهجات في هذه اللفظة الواردة عن العرب، وقد اختلف النحاة في تحقق الجمع والتأنيث في هذه الألفاظ وخاصةً (هيهات)، باعتبارها اسم فعل لأنه ليس على حقيقة الجمع والتأنيث في الأسماء، يقول ابن الأنباري في هذه المسألة: "والوقف على هيهات عند البصريين لحن فتح بالهاء نزلها منزلة المفرد كـ(تمرة) والوقف عليها لحن كسر بالتاء نزلها منزلة الجمع كـ(تمرات)"[80]، فإذا كان الجمع والتأنيث تحقق في تمرة وتمرات شكلاً ومضموناً، فهيهات فلا يتحقق فيها هنا لأنه قياس غير المتحقق على المتحقق، وذهب الرّضيّ إلى قول آخر حيث يرى أنّ الألف والتاء زائدتان في هذه اللفظة بقوله: " وهذا كله وهم تخميم بل لا منع أن تقول: التاء والألف زائدتان فهي مثل (كوكب)، ولا منع أيضاً من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط وأصلها هيهية، وتقول: فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً، وكسرت للساكنين لأن أصل التاء السكون"[81]، وعلّق الصبّان على قول الرّضيّ بقوله:" ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على الأول احتمالي الرّضيّ الفرق بين زيادة الألف والتاء في المتمكن وزيادتهما في غيره[82]، وهكذا نرى ابن جنّي يخرّج هذه اللهجات على قياس الأسماء أما الرّضيّ فقد خرّجها على قياس الأفعال، وأضاف ابن يعيش تخريجاً ثالثاً لـ(هيهات) بقوله: " ومنهم من كسر التاء فقال: هيهاتِ وهي لغة تميم وأسد، ويحتمل أمرين أحدهما أن يكون اسماً واحداً كحالة في لغة من فتح، وإنما كسر على أصل التقاء الساكنين لخفة الألف قبلها كما كسروا نون التثنية بعد الألف في قولك الزيدانِ و العمرانِ"[83]، والواضح من الكلام السابق أن ابن جنّي قد راعى جانب اللفظ في تخريج اللغات الواردة في هيهات وجعل منها دليل على أسميتها في حين راعى الرّضيّ جانب المعنى، وحاول أن يقيم منها دليلاً على

فعليتها، أما ابن يعيش فقد خرّج هذه اللغات مراعياً الجانب الصوتي، وذهب المبرّد إلى أن (هيهات) ظرف غير متمكن[84]، وصوت عند آخرين[85]، والواضح أن الاعتماد على الجمع والتأنيث في لفظة هيهات لا يؤخذ منه دليل على اسميتها ومما احتجّ ابن جنّي على اسميتها قياسها على أفٍّ حيث ذكر أن من علامات الأسماء التأنيث بالهاء والألف وهي من خصائص الأسماء، وذكر في موضع آخر أن (أفٍّ) لها لغات عدة ومنها (أفَّى) ممالة وهي التي يقول لها العامة أفّي بالياء[86]، إذا الأمر يتعلق باللهجات العربية الواردة في لفظة أفَّ، وقد علل ابن يعيش على هذه اللغات بقوله: " ومن أمال أدخل فيه ألف التأنيث وبناه على (فعلى)، وجاز دخول ألف التأنيث مع البناء كما جاءت تاؤه معه ذيّة وكيّه"[87]، ومع أن ابن يعيش قال بألف التأنيث ولكنه لم يصرح بأسميتها مع أنه أحد القائلين باسميتها، وعلّق ابن يعيش على لفظة (أفّة) بتاء التأنيث بأنه لم يسمع بهذه اللفظة وإن وردت عن العرب، وإن كان من باب القياس فلا مانع[88]، وأضاف الطبري (ت:450هـ) قولاً آخر (أفّى) حيث نقل عن بعضهم كأنه أضاف هذه الأقوال إلى نفسه فقال: أفّى هذا لكما[89]، ولفظة (أفّ) من الألفاظ التي تعددت لهجاتها حيث ذكر أبو حيّان[90] عشرون لغة مع الهمزة المضمومة وإحدى عشرة لغة مع الهمزة المكسورة، وسبع لغات مع الهمزة المفتوحة، ومن أقلها استعمالاً الممالة وأقل منها أفّة مع أنها جاءت في حديثٍ نبوي (نعم الفارس عويمر غير أفةٍ)[91]، إذن الأمر يتعلق بتخريج اللهجات نحو هيهات وقياس كل لهجة على نظيرها في كلام العرب، ولذا قال الطبري:" كل هذه الحركات تدخل في (أفّ) حكاية تشبه بالاسم مرّة، وبالصوت مرة أخرى، وإذا كانت على ثلاثة أحرف شبّهت بالأدوات، ومن قال (أفاً) جعله مثل: سحقاً وبعداً"[92]، وعلى أي حال هناك خلاف بين النحاة في حقيقتها ويرى بعضهم أنها لم تبلغ حد أسماء الأفعال، وأنها لا تزال اسم صوت بل هناك من يرى أنها لم تبلغ حد الكلمة أما (أولاة الآن) فمن باب أولى ألّا نأخذ منها دليلاً على أسميتها لأن جل كتب النحو واللغة لم تورد هذه اللفظة ضمن أسماء الأفعال.

سابعاً: علامة التصغير:

ورد ذكر التصغير في الكتب القديمة بمعنى (التحقير) والتعبير عنه بالتصغير أنسب لأن هذا الغرض هو الغالب فيه، ويأتي بمعانٍ شتّى منها التعظيم للشيء نحو: دويهية للمنية، ومنها كذلك التحقير كقولك في الرجل رُجيل، وتقليل العدد كقولك في دراهم دُريهمات، والتقريب للمسافة كقولك نزلنا دوين المنزلة، والتحنن والتلطف كقولك يا بُنيّ ويا أخيّ، وتصغير التفخيم والتهويل نحو: أنا جُذيلُهَا[93]، وقد احتج بعض النحاة على أسمية أسماء الأفعال بالتصغير وهو من خصائص الأسماء، حيث ذكر ابن جنّي دلائل الأسمية في أسماء الأفعال بقوله: "ومنها التصغير وهو من خواص الأسماء وذلك قولك: روديك"[94]، فرويد اسم فعل بمعنى امهل وهو مبني على الفتح وقد وردت هذه اللفظة في الشعر العربي مثل قول الشاعر:

رويد بني شيبان بعض وعيدكم *** تلاقوا غدا خيلي على سفوان[95]

وهي من الألفاظ المشتركة التي لا نستطيع الحكم عليها إلّا في سياق الكلام فتكون صفة كما في قوله تعالى:{ فَمَهِّلِ الكَافِرِينَ أمهِلهُم رُوَيدَا}[96]، وتكون حالاً كما في قولهم: (ساروا رويداً)، وتكون مصدراً كما في قولهم: (رويد زيدٍ) بالإضافة، وتكون اسم فعل كما في قولهم: (رويد زيداً أو رويدك)[97]، وأما لحوق الكاف لرويد أحيانا فقد قالوا:" يحتمل أن يكون اسم فعل والكاف حرف ويحتمل أن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل"[98]، ونظراً لاختلاف النحاة في موقع الكاف الإعرابي فإن كاف رويد ماهو إلا صورة لهجية تفيد الخطاب، ويشهد لهذا الرأي قول الصبّان: " وإنما لم تجعل اسماً فاعلاً لأن الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الأصل ولا مفعولاً لئلا يلزم عمل اسم الفعل في ضميري مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها، ولا مجرورا لأن اسم الفعل لا يعمل الجر"[99]، وقد اختلف النحاة في تصغير رويد حيث ذكر سيبويه رويد زيداً، وإنما تريد أرود زيداً[100]، وقد احتج على ذلك بقول الشاعر:

رُوَيدَا عَلَيَاً حُدَّ مَا ثَدي أُمِّهم *** إلينا ولَكِن بَعضُهم مُتَمَايِنُ[101]

والشاهد أن (رويد) مصغر تصغير الترخيم للمصدر (أرود)، وقال الرّضيّ: " ومنها رويدا زيداً، وهو في الأصل تصغير (إرواداً) مصدر أرود أي رفق تصغير الترخيم، ويجوز أن يكون تصغير (رود) بمعنى الرفق"[102]، ونقل أبوعبيدة (ت:209هـ) عن أصحابه تكبير (رويد) (رود)، وذكر صاحب اللسان قول ابن سيده أن (رويد) أقرب إلى (أرواد) منها إلى (أرود) لأنها اسم مثل: (ارواد)[103]، أمّا ابو حيّان فيرى أنه تصغير (أرواد) تصغير ترخيم لا تصغير (رود)، خلافاً للفرّاء الذي يرى أنه تصغير (روده)، وفي النهاية رويد تصغير مرود[104]، وقال ابن قتيبة(ت:276هـ) وهو يتحدث عن (رويد):" ولا يتكلم بها إلا مصغرة ومأموراً بها[105]، ولو سلّمنا بكون (رويد) مصغراً لأي من (أرواد) أو (أرود) أو (رود) أو (مرود) لقلنا كيف أخرجها التصغير من حالة إلى حالة، وهذا غير مألوف في التصغير حيث لم يستعمل شيء مكبر (رويد) اسم فعل فكيف تكون مصغرة اسم فعل ومكبرة ليست اسم فعل؟ وما نقل عن سيبويه فهو استنتاج وبالرجوع إلى الكتاب نجد سيبويه لم يذكر شيئاً عن تصغير (رويد) بل ذكر عكس ذلك بقوله: "و ليس شيء ولا شيء مما سميا به الفعل محقّراً"[106]، ما عدا قول العرب (ما أميلحة)، والحق أن لفظة (رويد) من الكلمات التي لم ينطق بها إلا مصغرة مثل قول ابن قتيبة السابق والدليل على هذا أنها لا تؤدي شيئا من أغراض التصغير المذكورة سابقا التي منها التحقير، أو التقريب، وغيرهما، فهي إذاً من الكلمات التي لزمت التصغير مثل بعض الكلمات الأخرى نحو: (كُعيت، كُميت)، ومما تجدر الإشارة إليه أن (رويد) من الألفاظ المشتركة وخلاصة القول فيها أنه لا يؤخذ منها دليل على أسميتها بناء على الخلاف بين النحاة في إلحاق هذه اللفظة بأسماء الأفعال، وبناء على اختلافهم في نوع التصغير أي تصغير (رويد)، وفي مكبر هذا المصغر، والحق أن التصغير يأتي لمعنى وظيفي في المصغر ليس له وجود في تصغير (رويد)، ولعل الخليل و سيبويه وغيرهما مما ذكروا لفظة (رويد) لم يتعرّضوا لتصغيرها.

الخاتمة:

وأخيرا إن الحمد لله ربي العالمين، والصلاة والسلام على النبي الآمين، فقد منّ عليّا الرحمن بإتمام هذا البحث المتواضع والذي نتج عنه الآتي:

1. اتفق البصريون على أن أسماء الأفعال أسماء وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال ويرى ابن صابر أنها قسم رابع من أقسام الكلمة.
2. أنكر بعض النحاة ما يعرف بأسماء الأفعال، وارجاع كل لفظة إلى أصلها السابق.
3. اختلاف النحاة في حركة (الكاف) المتصلة بأسماء الأفعال المنقولة من الجار والمجرور والظرف.
4. مجيء أسماء الأفعال منونة وغير منونة ينفي الحكم على أن تأتي لفظة معرفة وأخرى نكرة.
5. تعدد آراء النحاة في معنى (التنوين) اللاحق بأسماء الأفعال.
6. لم يتفق النحاة على بعض الالفاظ مثل: (نزال، دهدرين) على أنها اسم فعل.
7. وقوع بعض أسماء الأفعال موقع الأسماء يناقض قول النحاة على أنها لا محل لها من الإعراب.
8. عدم اتفاق النحاة على الألف والتاء اللاحقة لـ(هيهات) كعلامة من علامات الجمع والتأنيث.
9. ورود بعض أسماء الأفعال مصغرة ليس دليل على اسميتها لأنه لم يحقق غرض من أغراض التصغير المذكورة سابقاً.

الهوامش:

1-ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام 81/4.

2-ينظر: النحو الوافي لعباس حسن 141/4-142.

3-شرح المفصل لابن يعيش 25/4.

4-شرح الرّضيّ عن الكافية 89/3.

5-حاشية الصبّان على شرح الأشموني 287/3.

6-ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسّان ص116.

7-ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لابن هشام 484/2-485.

8-ينظر: الكتاب لسيبويه 242/1، والأصول في النحو لابن السرّاج 141/1.

9-ينظر: همع الهوامع للسيوطي 81/3.
10-ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لابن هشام 362/3.
11-ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية 162/3.
12-ينظر: معاني النحو لفاضل السمرّائي 6/3.
13-ينظر: شرح ابن عقيل 21/1.
14-سورة المائدة الآية 105.
15-لم أعثر له على ديوان وهو من شواهد ابن يعيش ينظر: شرح المفصّل 33/4.
16-سورة يونس من الآية 28.
17-شرح الرّضيّ على الكافية 65/2.
18-ارتشاف الضرب لأبي حيّان الأندلسي 445/3.
19-شرح المفصل لابن يعيش 75/4.
20-ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية 68/2.
21-ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني 445/3.
22-الكتاب لسيبويه 248/1.
23-ينظر: الكتاب لسيبويه 244/1.
24-ينظر: همع الهوامع للسيوطي 106/2.
25-حاشية الصبّان على شرح الأشموني 295/3.
26-الكتاب لسيبويه 244/1.
27-النحو الوافي لعبّاس حسن 142/4.
28-ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 29/9.
29-ينظر: شرح ابن عقيل 108/2.
30-ينظر: ديوان ذي الرّمة ص445.
31-شرح الفصل لابن يعيش 30/9.
32-ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري 184/2.

33-ينظر: المحتسب لابن جنّي 338/1.
34-الكتاب لسيبويه 293/2.
35-ينظر: هامش الكتاب لسيبويه 293/3.
36-الكتاب لسيبويه 302/3.
37-الخصائص لابن جنّي 44/3.
38-شرح المفصل لابن يعيش 69/2.
39-ينظر: شرح الرّضي عن الكافية 69/2.
40-شرح الرّضي عن الكافية 91/3.
41-شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري 200/2.
42-خزانة الأدب للبغدادي 50/3.
43-إصلاح المنطق لابن السكّيت ص292.
44-ينظر: شرح الرّضي عن الكافية 69/2.
45-سورة الكهف من الآية 37.
46-تفسير الطبري 64/15.
47-الفعل زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرّائي ص122.
48-النحو العربي قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي ص141.
49-ينظر: اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير لسليم النعيمي بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي العراق مجلة 16 ص60 سنة 1966.
50-ينظر: شرح الرّضي على الكافية 107/3.
51-الكتاب لسيبويه 242/1.
52-خصائص لابن جنّي 45/3.
53-ينظر:شرح السيرافي على الكتاب 144/2.
54-شرح الرّضي على الكافية 66/2.
55-المقتضب للمبرّد 279/3.

56-ينظر: ديوان الفرزدق ص155.
57-ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص48.
58-ينظر: المقتضب للميرّد 171/3.
59-ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص84.
60-ينظر: خزانة الأدب للبغدادي 12/3.
61-البيت منسوبلربيعة بن مقروم الضبّي وهو من شواهد الإنصاف لابن الأنباري 436/2.
62-ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 436/2.
63-البيت مجهول القائل وهو من شواهد مغني اللبيب لابن هشام 566/2.
64-ينظر: ديوان جميل بثينة ص30.
65-شرح المفصل لابن يعيش 27/4.
66-ينظر: لسان العرب لابن منظور 429/3.
67-ينظر: الخصائص لابن جنّي 44/3.
68-ينظر: الكتاب لسيبويه 350/1.
69-ينظر: ديوان سحيم ص16
70-ينظر: خصائص لابن جنّي 44/3.
71-ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان 438/3.
72-ينظر: المصدر السابق 438/3.
73-ينظر: المصدر السابق 438/3.
74-ينظر: لسان العرب لابن منظور 429/3.
75-ينظر: تهذيب اللغة للأزهري234/5.
76-ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان 438/3.
77-كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلّام ص83.
78-الخصائص لابن جنّي 45/3.
79-ينظر: الكتاب لسيبويه 242/3.

80-البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري 184/2.
81-شرح الرضّي على الكافية 102/3.
82-حاشية الصبّان على شرح الأشموني 295/3.
83-شرح المفصّل لابن يعيش 66/4.
84-ينظر: المقتضب للمبرّد 182/3.
85-ينظر: الفلسفة اللّغوية لجرجي زيدان ص90.
86-ينظر: المحتسب لابن جنّي 18/2.
87-شرح المفصل لابن يعيش 69/4.
88-ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 70/4.
89-تفسير الطبري 64/15.
90-ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان 433/3-434.
91-النهاية في غريب الحديث لابن الأثير 55/5.
92-تفسير الطبري 64/15.
93-ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان 223/1.
94-الخصائص لابن جنّي 45/3.
95-البيت لوداك بن نميل المازني، ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان 435/3.
96-سورة الطّارق الآية 16.
97-ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني 302/3.
98-ينظر: شرح الرضّي على الكافية 90/3.
99-حاشية الصبّان على شرح الأشموني 301/3.
100-ينظر: الكتاب لسيبويه 243/1.
101-البيت لمالك بن خالد الهذلي، ينظر: ديوان الهذليين 46/3.
102-شرح الرضّي على الكافية 94/3.
103-ينظر: لسان العرب لابن منظور 296/4.

104-ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان 435/3.

105-تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص559.

106-الكتاب لسيبويه 478/3.